

سياسة التوازن الجهوي في الجزائر The regional balance policy in Algeria

أسماء بوخروبة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة البليدة 2

i.mene89@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2022/03/30

تاريخ المراجعة: 2022/03/29

تاريخ الإيداع: 2021/10/10

ملخص:

يعتبر نجاح سياسة التوازن الجهوي مكسب أساسي لأي دولة، وهو انعكاس لقوة الدولة وممارساتها في شكلها المركزي واللامركزي، فالإهتمام بالسكان وتوفير إحتياجاتهم المختلفة، وتوسيع دائرة الخدمات العمومية من شأنه أن يحقق مخرجات أساسية، أبرزها التنمية بأشكالها المختلفة. والجزائر من الدول التي تسعى إلى تحقيق سياسة التوازن الجهوي، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية قائمة على المخططات التنموية، أبرزها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي احتوى على الكثير من البرامج المختلفة والرهانات تهدف إلى خلق التوازن بين أقاليم البلاد، وتقليص الفوارق الموجودة، وتحسين متطلبات واحتياجات السكان المختلفة وهو ما سنوضحه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سياسة التوازن الجهوي، الإقليم، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التنمية المحلية، التقسيم الإقليمي.

Abstract:

The success of the regional balance policy is a fundamental gain for any state, and it's a reflection of the state power and practices in its central and decentralized form, therefore taking care of the population, providing their various needs, and expanding the public services would achieve basic outputs, most notably development in its various forms. Algeria is one of the countries that aims to achieve a policy regional balance, through the adoption of a national strategy based on development plans, most notably the national plan for preparing the region, which contained many different programs and challenges aimed at creating balance between the regions of the country, reducing existing differences, and improving the requirements and needs of the different population, which we will explain in this study.

Key words: Regional balance policy; Territory; The national plan for preparing the region; local development; Regional division.

مقدمة:

تعتبر سياسة التوازن الجهوي في الدولة هدف أساسي لشمول أقطابها واحتواء مطالب السكان وتوفير احتياجاتهم المختلفة، بحيث تعتبر عملية تنمية أقاليم البلاد وتشجيع عملية الإستثمار فيها مكسب رئيسي للدولة، وذلك لما يخلق لها من اقتصاد متطور وقوة في مواجهة مختلف الأزمات، بالإضافة إلى التجانس في توفير ضروريات الحياة للمواطن والسعي إلى تجسيد مبدأ العيش بكرامة، وهو ما تحاول تحقيقه الدولة من خلال تسخير جهودها واهتمامها بفك العزلة على مناطق الظل وخلق التنمية المحلية وتشجيع روح الفكر المقاوлатي والمشاريع المصغرة لدى الشباب من أجل إنعاش أقاليم البلاد المختلفة، ولعل هذا التحدي الذي رفعته الدولة، يجر معه مسؤولية متعددة الأطراف وإستراتيجية واضحة تشمل توفير الكوادر البشرية المؤهلة، وتسخير الموارد المالية والمادية لذلك...الخ، ومن هذه الفكرة تنبثق إشكالية الدراسة كما يلي:

فيما تتمثل جهود وإستراتيجية الجزائر في تحقيق سياسة التوازن الجهوي عبر أقاليمها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية تتضح كما يلي:

- 1_ ما المقصود بسياسة التوازن الجهوي؟ وما علاقة التخطيط بها؟
- 2_ ما هي الدوافع التي أدت بالجزائر إلى الإهتمام بسياسة التوازن الجهوي؟
- 3_ ما هي الأطراف المسؤولة عن تحقيق سياسة التوازن الجهوي؟
- 4_ ما المقصود بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وما علاقته بسياسة التوازن الجهوي؟
- 5_ وما هي الإستراتيجية المبدولة لتحقيق ذلك؟

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي : من خلال جمع البيانات وتقديم جانب معرفي حول متغيرات الدراسة (سياسة التوازن الجهوي، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)، مع وصفها وتحليلها من أجل تغطية محاور الدراسة.

كما تم الإعتماد على الإقتراب البيئي: كون أن هذه الدراسة بصدد تناول موضوع يرتبط ببيئة ينتج عنها علاقة تأثير وتأثر، فسياسة التوازن الجهوي مرتبطة بالبيئة وما تحمله من متغيرات ومخرجات قد تكون ايجابية أو سلبية، وذلك بناء على ما هو موجود على أرض الواقع.

واقترضت الضرورة تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول: مفهوم سياسة التوازن الجهوي.

المحور الثاني: جهود الجزائر لتجسيد سياسية التوازن الجهوي.

المحور الأول : مفهوم سياسة التوازن الجهوي في الجزائر Territory balance policy in Algeria

إن توازن الدولة في تقديم خدماتها العمومية وفي سد احتياجات مواطنيها والتطلع إلى الإستثمار المحلي والتنمية المحلية هو ناتج عن توازن أقاليمها جهويا في الخدمات، الإحتياجات، الأمن، الكثافة السكانية، مناصب العمل...الخ، وهو ما سنوضحه في هذا المحور من خلال تعريف سياسة التوازن الجهوي والتطرق إلى مضمونها.

1_ تعريف سياسة التوازن الجهوي:

هي تصور ورؤية تهدف إلى دفع حركة الإستثمار في مختلف المجالات اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، وسياسيا مع مراعاة الخصائص التنموية لكل جهة أو مجال أو وحدة إقليمية، من حيث متطلبات المواطنين والموارد الطبيعية، الكثافة السكانية، المقومات الثقافية والسياحية، بالإضافة إلى الموارد المالية، وعليه فسياسة التوازن الجهوي مكسب لتحقيق العديد من الإختيارات الجوهرية أهمها بناء المناطق الريفية النائية وتعميرها وإعادة إحيائها ببعث أنشطة الإستثمار وتشجيعه في مختلف المناطق من أجل تقليص حدة البطالة وتوفير احتياجات السكان المختلفة وتوفير الأمن والإستقرار. (تحليل الباحثة)

وفي العنصر الموالي سيتم التطرق إلى بعض المصطلحات المرتبطة بسياسة التوازن الجهوي.

2_ المصطلحات المرتبطة بسياسة التوازن الجهوي:

بعد تعريف سياسة التوازن الجهوي لا بد من المرور إلى تحديد مصطلحات أساسية في الدراسة تتمثل في كل من: سياسات الدولة، التخطيط، الإقليم، الهيئة الإقليمية، والتنمية المحلية.

1-2- سياسات الدولة State Policies : هي تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل أو الإمتناع عن العمل، فهي مجموعة مبنية ومتماسكة وقرارات وإنجازات، يمكن عزوها لسلطة عامة محلية، وطنية، أو فوق وطنية، وتأخذ سياسة الدولة شكل نصوص تشريعية وتنظيمية تتبناها أجهزة تقريرية منتخبة.

وعليه فسياسة الدولة هي سياسة عامة تنطوي على أربعة عناصر أساسية:

_ هدف أو مجموعة أهداف.

_ إختيار الأفعال التي تحقق هذه الأهداف.

_ إعلان الفاعلين لهذه السياسة.

_ تنفيذ السياسة⁽¹⁾.

_ بالإضافة إلى تقييم ومراقبة ومتابعة السياسة.

وترتبط سياسة التوازن الجهوي بسياسات الدولة من خلال إعداد هذه الأخيرة لسياسات، برامج، ومشاريع في مختلف المجالات تهدف من ورائها إلى تحقيق احتياجات الشأن العام وبناء الإقتصاد الوطني للدولة.

2-2- التخطيط Planning: يقصد به تنظيم علمي للوسائل والمراحل يسمح بتحقيق أفضل لأهداف محددة مسبقا، وتكون عمليات التخطيط مختلفة تبعا للأنظمة الإقتصادية والسياسية والدرجة التي تم بلوغها فعلا من التطور التقني والصناعي، ونميز عادة بين نمطين من التخطيط هما النمط الإلزامي Imperative وهو نمط الإشتراكية والنمط التوجيهي Indicative وهو المعتمد في بعض البلدان الرأسمالية التي دخلت هذا النهج⁽²⁾.

والتخطيط مرتبط بالأهداف والفترة الزمنية بحيث نجد التخطيط قصير المدى، متوسط المدى، وطويل المدى وهو كذلك مرتبط بجميع العمليات ويتحدد بناءا على المشكل المدروس والمعطيات الموجودة ويكون أيضا على مستوى الدولة،

¹ أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص313.

² المرجع نفسه، ص85.

وهو مبدأ اعتمدته الجزائر منذ الإستقلال ويصعب أيضا ضمن سياسية التوازن الجهوي، بحيث نجد المخططات الكبرى مثل : مخطط الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SRAT، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SNAT، مخطط شغل الأراضي POS، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، مخطط تهيئة الولاية PAW، ونجد كذلك المخططات على المستوى المحلي مثل: المخطط البلدي للتنمية PCD، المخطط القطاعي للتنمية PSD،...الخ.

2-3- الإقليم Region: هو منطقة من سطح الأرض تتميز بظاهرة أو ظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها⁽¹⁾ ، وتتفاوت حدود الإقليم و أبعاده تبعها لأهمية هذا الأخير وطبيعته وما يحمله من مواصفات مثل كثافة السكان، المواصلات، الخصائص الطبيعية، والثقافية، وعلى غرار ذلك يتصنف الإقليم كذلك بناءا على التقسيم الإقليمي الذي تنتجه الدولة والنظام المعتمد.

4-2-التهيئة الإقليمية Regional Development: أشار المشرع الجزائري في القانون 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة في المادة 04 و 05 منه على أن :

"التهيئة الإقليمية تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، كما تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم"⁽²⁾.

يتضح من خلال المادتين أن التهيئة الإقليمية هي سياسة الدولة في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية آخذة بعين الاعتبار المقومات الطبيعية لكل إقليم، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى تحقيق التوازن الجهوي والتوسع العمراني بعدم ترك الأقاليم عرضة للإهمال والتمهيش وتنمية المناطق الحدودية، ونتج عن هذه السياسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتلته مخططات التهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي،...الخ.

5-2- التنمية المحلية Local Development: هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وهي أيضا دعم سلوك الأفراد وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها... الخ³.

بعد التطرق إلى تحديد المصطلحات التي لها علاقة بسياسة التوازن الجهوي، سيتم في العنصر الموالي التطرق إلى دواعي اللجوء إليها، بالإضافة إلى أهدافها والتطرق إلى الأطراف أو الفواعل المساهمة في إنجازها.

3_دواعي لجوء الجزائري إلى سياسة التوازن الجهموي:

إن الإهتمام بسياسة التوازن الجهوي في الجزائر لم يأتي من عدم وإنما توجد دواعي وأسباب أدت إلى تبني هذه السياسة ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

¹ أمّنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 54.

² القانون 20-01 يتعلق بهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص 20-19..

³ مجد خضر، مفهوم التنمية المحلية، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com/%D9%>، تاريخ الإطلاع يوم 17 مارس 2022.

3_1_ الدافع الأمني The security Side

مرت الجزائر بفترة العشرية السوداء، الفترة الحساسة والمؤلمة التي خلفت ورائها أضرار وخيمة وانعكاسات سلبية في مختلف المجالات، ولعل أبرز المتضررين هم المواطنين، الذين بسبب الخوف والبطالة وغياب الأمن بشكل واسع وعدم الإحساس بالإستقرار أدى بهم إلى النزوح للمناطق التي تعرف تجمعات سكانية أكبر حفاظا على الإستقرار وبحثا عن لقمة العيش والحفاظ على أرواحهم، وهذا النزوح بدوره خلف انعكاسات وضغط على المدن من حيث التسيير الجيد وعدم الإلمام بجميع إحتياجات المواطنين من سكنات، وصرف صحي، وغاز وماء،....الخ، حيث ما تعيشه المدن الكبرى من ضغوطات اليوم ما هو إلا انعكاس لما كان في السابق ناهيك عن التهميش الذي تعيشه بعض القرى والمدن إلى يومنا هذا. (تحليل الباحثة)

3_2_ المركزية The Centralisation:

إن تمركز قطاعات الدولة في العاصمة له حيثياته وهو مرتبط بفترة الإستقلال وما انجر عنها مخلفات الإستعمار، لكن بقدر ما المركزية قربت التواصل بين القطاعات وبين سكان العاصمة بقدر ما خلفت أسباب وخيمة بالنسبة للأقطاب الأخرى (الشرق، الغرب، والجنوب)، من ناحية متطلبات المواطنين وأرباب العمل، وغياب التسهيلات من حيث الإجراءات الإدارية والإنتشار الواسع للبيروقراطية، حيث أن تمركز النشاطات الإقتصادية في المدن الشمالية شكل ظاهرة التسحل التي جعلت المصانع والمؤسسات متمركزة في الشمال بصفة أكبر ومهمشة في الأقاليم الأخرى، وفي هذا الإطار تحاول الجزائر تقديم امتيازات لهذه المؤسسات في مناطق أخرى من أجل توسيع دائرة نشاطها من حيث الإنتاج والتوزيع والعمل على تشجيع العمل الفلاحي وإنشاء المؤسسات المصغرة وحاضنات الأعمال ومرافقة الشباب الطموح، ويمكن الإشارة إلى أن ظاهرة التسحل هي الأخرى تسببت في نزوح المواطنين للبحث عن العمل نظرا لغياب مرافق ومناطق استقطاب للعمل في أقاليمهم، ولهذا فهذه التسهيلات التي تقدمها الدولة للمؤسسات هدفها الرئيسي يصب في توفير مناصب العمل لسكان تلك المناطق وانعاش الأقاليم ومحاولة تنميتها. (تحليل الباحثة)

3_3_ التهميش The Marginalization:

بطبيعة الحال إن المركزية بدورها أدت إلى تهميش المناطق الريفية مما انجر عنه غياب للهيكل الصحية (مستشفيات، قطاعات صحية) والتربوية (مدارس بمختلف الأطوار التعليمية)، ونمط الحياة الذي يشجع على البقاء للعيش بإستقرار ناهيك عن التضاريس الطبيعية في المناطق الجبلية والتلية والهضاب التي تتطلب توفير الأساسيات والضروريات من أجل العيش الكريم، ومما تطرقنا له سابقا فإن التهميش لم يأتي من عدم، فهو أيضا من مخلفات المركزية والسياسات الموجهة لتنمية مناطق الشمال بكثرة، وغياب الرؤية الواضحة لواقع وظروف سكان الوحدات المحلية، ناهيك عن غياب الأشخاص المؤهلين لتنمية أقاليمهم المحلية فتغلب المصلحة الخاصة واستغلال النفوذ وتبذير المال العام في الصفقات المشبوهة، إضافة إلى غياب الضمير الأخلاقي والعمل الإستشاري كل هذا أدى إلى التهميش فكيف لمواطن من الصحراء أن يتعالج في الشمال وكيف لمواطن من الهضاب يسعى للبحث عن العمل في الشمال وكيف لطفل أن يذهب مئات الكيلومترات للمدرسة من أجل طلب العلم،....الخ من الأمثلة. (تحليل الباحثة)

3_4_ جمالية المدن Beauty of cities:

إن اختفاء الوجه الأصلي والمقومات الحضارية للمدن الكبرى خصوصا الساحلية بسبب انتشار الأحياء القصديرية وامتداد المدن خارج حدودها بشكل عشوائي ومرتفع والعاصمة أبرز مثال على ذلك حيث بلغت الملفات المقدمة 45 ألف للاستفادة من السكنات الاجتماعية لسنة 2007 في آخر اجتماع للوالي والولاية المنتخبين⁽¹⁾

حيث أدلت الإحصائيات أن النمو الديمغرافي في العاصمة في سنة 1987 أحصى 1,687,579 نسمة وفي سنة 1998 أحصى 2,561,992 نسمة ، وفي سنة 2008 بلغ العدد تحصى 2,988,144 نسمة، ومدينة وهران كذلك أصبحت تحصى 1,454,078 نسمة بعد أن كانت تحصى 916,678 مقيم⁽²⁾.

كما بين الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 أن 63% من السكان يتجمعون في الشمال على مساحة 04% من التراب الوطني، ويتموقع 28% من السكان في الهضاب العليا على مساحة 09% من الأقليم في حين لا تستقبل مناطق الجنوب التي تشكل 87% من المساحة الإجمالية للبلاد إلا 09%⁽³⁾.

ما يتضح أن النمو الديمغرافي هو مقرون بالنزوح الذي شهده سكان الدولة نحو المدن وهو يرجع إلى إزدياد الإحتياجات والضغطات على هذه الأخيرة، بالإضافة إلى إختفاء الوجه الجمالي لها، وبالتالي نجد أن المدن عرفت نمو ديمغرافي معتبرا غير متحكم فيه انجر عنه الكثير من الإنشغالات والإحتياجات المتعددة من سوء المعيشة وغياب قنوات الصرف الصحي،... الخ ، وهو ما حمل البلديات مسؤوليات أكبر منها، ناهيك عن البلديات التي ليس لها عائد مالي أكبر وتنتظر إعانات الدولة.

4_ أهداف سياسية التوازن الجهوي:

تحتوي سياسة التوازن الجهوي على أهداف جوهرية وأساسية كثيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إسترجاع الأمن في المدن والمناطق الريفية الجزائرية التي تعاني من العزلة وغياب المرافق العمومية.
- السماح بحصول أكبر عدد ممكن من المواطنين على سكن ملائم في بيئة مزودة بكافة المرافق الضرورية للعيش الكريم.

- تدارك كل النقائص المسجلة في (المياه، الكهرباء، التطهير الصحي، الهياكل الصحية والتربوية) وللوحدات المحلية دور في تحقيق ذلك من خلال الصلاحيات المخولة لها في القوانين.

¹ أمين شاوش، " إنطلاق عملية إحصاء السكنات القصديرية في العاصمة "، على الرابط التالي:

<https://www.ennaharonline.com> ، تاريخ الإطلاع 20 جوان 2021.

² List of Algerian provinces by population", 2018, voire le site suivant :

https://ipfs.io/ipfs/QmXoyvizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/List_of_Algerian_Provinces_by_population.html, cité le 15 juin 2021.

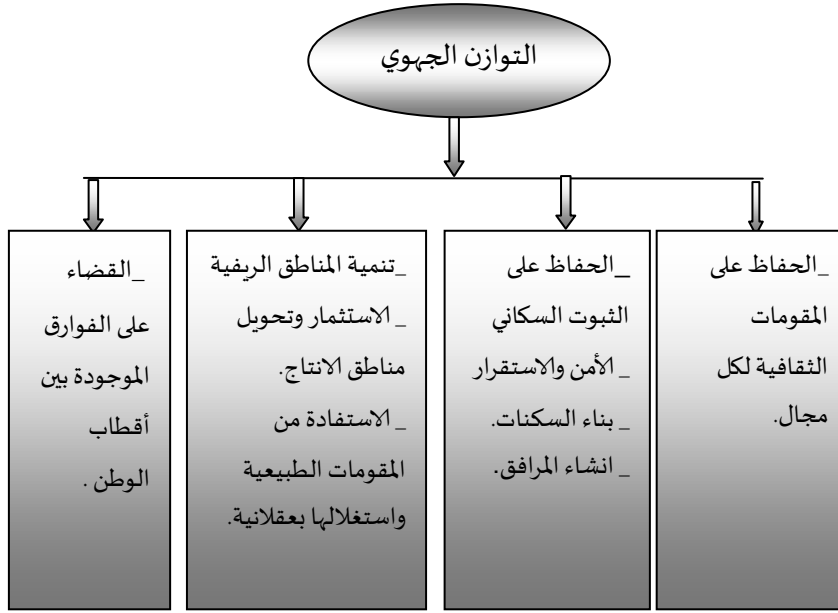
³ القانون 10-02 يتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخة في 21 أكتوبر 2010، ص05.

- إعادة بعث برامج الإستثمار العمومي لاسيما في الميادين ذات الأولوية كالترية، الصحة، والبنى التحتية، وهو ما يصب في فكرة القضاء على الفوارق الإجتماعية والمساحية الموجودة والمرتبطة بالتوزيع غير المتزن للسكان والنشاطات الاقتصادية والحضرية المتمركزة في المدن الشمالية للبلاد وهران، العاصمة، قسنطينة، عنابة،... الخ.
- تهدف هذه السياسة كذلك إلى منح التحفيزات لتغيير مواقع النشاطات الاقتصادية والإنتاجية المتمركزة في الشمال وتحويلها إلى مناطق الجنوب، فسياسة التوازن الجهوي تهدف إلى تحقيق التوازن في الجانب الاقتصادي من استثمار وخلق مناصب شغل والجانب الاجتماعي سكن مرافق عمومية هياكل صحية وتربوية.
- مثال: تمناست في حدود النيجر تبعد عن العاصمة 2,200 كلم تم انجاز مشروع ضخخ لفائدتها من أجل التزيد بالمياه الصالحة للشرب أي تحويلها من عين صالح الى تمناست على مسافة 75 كلم بقنوات مزدوجة والمشروع كلف 3 ملايين دولار أمريكي¹.
- _ تهدف هذه السياسة إلى التقليل من حدة البطالة وذلك بخلق أكبر عدد من مناصب الشغل التي تنتج عن الإستثمار المحلي وانجاز المرافق العمومية، وهو ما يساهم في رفع الوعاء المالي للوحدات المحلية (بلدية و ولاية) وجعل الفئات النشطة غير المنتجة منتجة.
- _ تهدف هذه السياسة أيضا الى تحقيق مكسب استراتيجي وهو تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنعاش أقاليم الوطن بمختلف الجوانب وبناء قاعدة صلبة للوصول الى ذلك الهدف.
- _ تهدف سياسة التوازن الجهوي إلى الحفاظ على المقومات الثقافية لكل منطقة من مناطق الوطن وهو ما يأخذ بعين الإعتبار أثناء انجاز المخططات التنموية للمنطقة أو الإقليم PSD و PCD، وعليه سد احتياجات المواطنين وتوسيع دائرة الخدمة العمومية، ويمكن استخلاص أهم ركائز سياسية التوازن الجهوي في الشكل التالي.

¹ وزارة الموارد المائية، مشروع عين صالح- تمناست، على الرابط التالي: <http://www.mree.gov.dz/projet-02/?lang=arK> ، تاريخ الإطلاع

يوم 14 مارس 2021.

الشكل رقم 1: يوضح ركائز سياسة التوازن الجهوي.



المصدر: من إعداد الباحثة.

5_ الأطراف المعنية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي:

أ_ الدولة: باعتبارها طرف أساسي ومحوري في هذه السياسة، فهي مسؤولة عن تحقيق احتياجات الشأن العام التي تصب في جل المخططات والبرامج التنموية المنتهجة.

ب_ الجماعات المحلية: هي الأخرى تعتبر من الفواعل المهمة في تحقيق سياسة التوازن الجهوي، فهي صورة الدولة في هيئات لا مركزية كاملة الصلاحيات (البلدية، والولاية)، حيث أن هذه الوحدات على عاتقها مسؤولية الإهتمام بشؤون مصالحها على مستوى أقاليمها، (الولاية والمجالس المحلية المنتخبة)، خصوصا مع التقسيم الاقليمي الجديد فالجماعات الإقليمية على عاتقها الكثير من المسؤوليات لتحسين صورة الأقاليم واناغاشها.

ج _ القطاع الخاص: له دور أساسي من خلال الإستثمار والإنتاج وإنشاء المقاولات...الخ، وتشجيعها وبطبيعة الحال القطاع الخاص لا بد من الدولة أن تقدم له التشجيع ومختلف الامتيازات والتسهيلات لدفع عجلته.

د_ المجتمع المدني: بمختلف مكوناته له دوره في تحقيق سياسة التوازن الجهوي من خلال توسيع دائرة النشاط الحزبي و دعم الجمعيات وتشجيعها بما يخدم المجتمع...الخ من الأنشطة.

هـ_ المواطنون: وهم الطرف الحساس والمساهم في تحقيق عملية التنمية المحلية التي تصب في سياسة التوازن الجهوي، وفي هذا السياق نتحدث عن قيم حب الوطن وبناءه، التعاون، التحضر واحترام الطبيعة وكيفية الإحتفاظ بالموارد الطبيعية وحسن إستغلالها. (تحليل الباحثة)

إذ نجد التنمية المحلية بالمشاركة هي : " إندماج أفراد ومنظمات المجتمع المحلي في المساهمة الفعالة الواقعية بحرية كاملة في العملية التنموية قبل مراحلها وجميع مستوياتها لتحديد أهداف التنمية في وحداتهم المحلية والتعرف على

وسائل تمويلها وتنفيذها ومتابعة مراحلها وتعديلها لتحقيق طموحاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية مصادره وتحسين أحوالهم والحفاظ على بيئاتهم¹.

إن الأطراف أو الفواعل المعنية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي على غرار توفرها، تبقى تتطلب الإرادة القوية وتضافر الجهود من أجل العمل وبناء الوطن، كما أن عامل الزمن يلعب دور مهم في ذلك من ناحية تحقيق الأهداف المرسومة والمشاريع قيد الإنجاز، وفي المحور التالي سيتم التعرض إلى جهود الجزائر من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي.

المحور الثاني: جهود الجزائر لتجسيد سياسة التوازن الجهوي.

سنوضح من خلال هذا المحور إستراتيجية الدولة المنتهجة من أجل خلق التوازن بين أقاليم البلاد وتقليص الفوارق الموجودة من خلال:

1_ اعتماد مبدأ التخطيط:

في إطار تحقيق سياسة التوازن الجهوي، اتجهت الجزائر إلى اعتماد التخطيط التنموي منذ الإستقلال وتجسد ذلك في المخططات التنموية الوطنية، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى الإهتمام بالإقتصاد الوطني وتحقيق النمو والإكتفاء الذاتي وفي نفس الوقت كان يستهدف جزء منها مجال تحقيق التوازن الجهوي ويمكن شرح ذلك في المراحل التالية:

أ_ المرحلة الأولى 1962-1989 : برزت جهود الجزائر في تحقيق سياسة التوازن الجهوي، من خلال إهتمامها بتقليص الفوارق في ميادين التربة والتجهيزات والكهرباء والبرامج الخاصة والمشاريع الصناعية في المخطط الثلاثي الأول 1969-1967 الذي وصف بعبارة pré-plan (أول تجربة تخطيطية)، وازداد الإهتمام أكثر في المخطط الرباعي الأول 1973-1970 الذي ركز في جانب من جوانبه على توسيع مجال نشاط مرفق التعليم والتكوين من خلال وضع منظومة تربوية جديدة وذلك بإنشاء المدرسة الأساسية لمدة 09 سنوات ، والتي تقوم بتحضير الشباب للتعليم العام والتكوين المهني على السواء للتكامل بينهما، وكان لزاما تعميم جهاز التكوين على مختلف القطاعات الحيوية وخاصة قطاع الزراعة، الري، صيانة الآلات والتجهيزات، المعدات المنزلية، التسيير التقني الإداري للمؤسسات، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة مع ضرورة تحقيق التوازن بين التكوين والشغل، وتوطيد العلاقة والتنسيق بين المؤسسات والجماعات المحلية ومراكز التكوين⁽²⁾.

تلاه المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 الذي هو تكملة للمخطط السابق المخطط الرباعي الأول، حيث تضاعفت قيمة الإستثمارات الإجمالية المحققة بحوالي أربع مرات من 9.16 مليار دج إلى 36.31 مليار دج، وبدل هذا على وجود إرادة سياسية لمضاعفة الجهد الإستثماري للدولة من أجل تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، ومن بين النتائج التي حققها هذا المخطط هو ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع عدد العمال المشتغلين أي التخفيض من البطالة، كما كان هناك ارتفاع في الإستثمارات الإجمالية.

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص 34.

² محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 79.

لقد اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة بتنمية الجهاز المادي الإنتاجي، والمتمثل في الزراعة والصناعة وأعطاه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26% من مجموع الإستثمارات المنجزة في هذا المخطط وكانت القيمة بحجم 25.15 مليار دج، فكانت نسبة الزراعة والري 11.98% من مجموع الإستثمارات المنجزة بقيمة 4.35 مليار دج والصناعة بـ 57.28% من مجموع الإستثمارات المنجزة بقيمة 20.80 مليار دج⁽¹⁾، وفي نفس الفترة تم إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، أين تم انتهاز سياسة عمرانية جديدة، تلتها مرحلة تكميلية 1977-1979 تصب أهدافها في نفس توجهات المخطط السابق.

أما المخطط الخماسي الأول 1980-1984: من بين أهداف ومحاور هذا المخطط هو الإنتاج الوطني، وهو مصدر تغطية الإحتياجات الأساسية للمواطنين ومواصلة بناء الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى نشر التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر كامل التراب الوطني، حيث تم التركيز على الصناعة والزراعة بالدرجة الأولى، ومن بين نتائج المخطط 710000 منصب شغل جديد، ويعد المخطط مرحلة الإنطلاق نحو التخطيط للإنتاج⁽²⁾، وفيما يلي باختصار المخططات التي توالى في المرحلة الثانية.

ب_ المرحلة الثانية 1989_ إلى يومنا: يمكن اختصارها في المخططات التالية:

_ المخطط الخماسي 1985-1989.

_ الإتفاق الأول للإستعداد الإثتماني 1989 الذي جاء في مصلحة الإصلاح.

_ الإتفاق الثاني 1990.

_ الإتفاق الثالث 1994-1995.

_ الإصلاحات الإقتصادية 1995-1998 برنامج التعديل الهيكلي.

_ برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

_ برنامج دعم النمو 2005-2009.

_ برنامج الإنعاش الوطني 2010-2014.

_ البرنامج الجديد لدعم النمو 2015-2019.

_ برنامج الإنفاق الحكومي 2000-2010.

_ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2001-2030.

_ برنامج تنمية الجنوب والهضاب العليا 2006-2009. وغيرها من المخططات والبرامج الحكومية، ناهيك عن تجربة

التخطيط على مستوى الجماعات الإقليمية والتي شملت المخططات غير الممركزة.

2_ إعتداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق سياسة التوازن الجهوي:

2_1 تعريف المخطط:

¹ لخلف عثمان، الاقتصاد الجزائري والعولمة، 2014، على الرابط التالي: <https://www.4algeria.com/forum/t/392235> ، تاريخ الإطلاع يوم 08 جويلية 2021.

² محمد بالراح، مرجع سابق، ص 64.

لم يضع المشرع تعريف محدد للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلا أنه يمكن توضيحه بأنه مشروع ضخيم يحمل في طياته العديد من الأهداف الجوهرية والسيناريوهات و يحتوي على برامج تنموية في جميع المجالات وله آفاق 2030، علما أن هذا المخطط يحين كل 5 سنوات.

2_2 أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

لقد رسم المخطط في إستراتيجيته أهداف وطنية كبرى دقيقة ومتعددة ارتبطت بمختلف قطاعات الدولة ومواردها وتم صياغتها من خلال 20 برنامج إقليمي، ويمكن اختصار هذه الأخيرة من خلال القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم في المواد 04، 05، 06 والتي تصب أهدافه في سياق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في النقاط التالية⁽¹⁾:

- _ تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهل كل فضاء جهوي.
- _ خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- _ تساوي الحظوظ في الترقية والإزدهار بين جميع المواطنين.
- _ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط من الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- _ دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- _ إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- _ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا وإقتصاديا وتثمينها.
- _ تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وإعمارها بشكل متوازن.
- _ تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الإجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.

من خلال ما سبق يتضح أن أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هي أهداف متعددة المجالات وجوهرية تسعى إلى تحقيق العديد من المخرجات أبرزها توازن الإقليم وتهيئته بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2_3 رهانات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يركز المخطط على ثلاثة أسس وثلاثة إستحقاقات أساسية على المستوى الوطني تتمثل في:

أ_ الرهان الديمغرافي:

وهو إستحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالبي العمل، كما تتجه الدولة الى إعادة بناء الأقاليم وإنشاء تقسيم إقليمي جديد يضمن إستقرار السكان.

ب_ الرهان الاقتصادي:

ويرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم، ويبدأ هذا الأخير مع انشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

¹ القانون 01-20، مرجع سابق، ص 19-20.

ج_ الرهان الإيكولوجي:

يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة، حيث تزداد المنافسة قوة بين الإستعمال واستدامة الموارد.

د_ الصعيد العالمي:

يسعى المخطط لإدماج الجزائر في سياق شامل وتنافسي ضمن فضاءاتها الطبيعية للإنتماء والتطور (الفضاء المغاربي، أورو متوسطي، الفضاء الأفريقي)⁽¹⁾.

3_ وضع تقسيم إقليمي جديد قائم على إنشاء مدن جديدة وتوزيع الصلاحيات في شكل ولايات منتدبة

3_1_ إنشاء المدن الجديدة:

تعتبر دواعي اللجوء إلى سياسة التوازن الجهوي من بين التداعيات التي إنبثق عنها إنشاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي بدوره إنبثق عنه إنشاء المدن الجديدة في إطار المخططات القطاعية، بحيث صدر القانون 08/02 الصادر في 08 ماي 2002 ، وهو أول قانون ينظم هذه العملية.

حيث يجب أن يتم إنشاؤها بالتلاؤم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وأشارت المادة 04 من القانون بأنه لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب غير أنه وبصفة إستثنائية يمكن إنشاء مدن جديدة في الشمال في كل من وهران، قسنطينة، الجزائر، وعنابة من أجل تخفيف الضغط الذي تعيشه هذه الأخيرة،

كما أشارت المادة 06 من القانون بأنه يقرر إنشاء مدن جديدة بمرسوم تنفيذي إستنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها وبعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية⁽²⁾، ومنه نجد أن الجماعات المحلية طرف أساسي في هذه العملية بحكم أنها تتحكم في الوعاء العقاري وخصائص كل وحدة محلية.

ثم القانون السابق بصدور القانون 06/06 الصادر في 20 فبراير 2006 ، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة والذي جاء بتعريف للمدينة في المادة 03 منه على أنها: " تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية وإقتصادية وإجتماعية ".

وفي المادة 02 منه تم تحديد المبادئ العامة لتسيير المدينة والمتمثلة كما يلي:

_ التنسيق والتشاور.

_ اللاتمركز واللامركزية.

_ التسيير الجوّاري.

_ التنمية البشرية والمستدامة.

_ الحكم الراشد.

_ الإعلام والثقافة والمحافظة.

¹ القانون 10-02، مرجع سابق، ص 09.

² القانون 08-02، يتعلق ب شروط انشاء المدن الجديدة، المؤرخ في 08 ماي 2002، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي 2002، ص 05.

_ الإنصاف الإجتماعي¹.

كما وضع القانون تصنيف المدن إلى مدن صغيرة، متوسطة، وتجمعات حضرية ودواعي إنشائها، بالإضافة إلى أهميتها في تحقيق عملية التنمية وحدد القانون الأطر القانونية التي تنظم عملية إنشاء المدن الجديدة، وتضمن أيضا مختلف الفاعلين في إنشاء المدن، بالإضافة إلى إنشاء المرصد الوطني للمدينة، والمدن الجديدة التي تم تحديدها تمثلت في:

- المدينة الجديدة بوعينان.
- المدينة الجديدة بوغزول.
- المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- المدينة الجديدة حاسي مسعود.

ووضعت مراسيم تنفيذية تحدد مهام هيئات هذه المدن وتنظيمها وكيفية تسييرها في الجريدة الرسمية.

2_3_ إنشاء المقاطعات الادارية:

نتيجة للتطورات التي تعرفها المدن الكبرى من ضغوطات ناتجة عن زيادة الكثافة السكانية وارتفاع احتياجاتها والمشاكل الناتجة عنها سواء في السكن أو الخدمات أو المياه أو الصرف الصحي... الخ، قرر رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة بإصدار أوامر رئاسية تتضمن إنشاء مقاطعات إدارية بهدف تقليص الضغط على المدن وفك العزلة على بعض المناطق التي تعرف الكثير من النقائص أبرزها نقص في الخدمات .

بحيث صدر المرسوم الرئاسي 15-140 المؤرخ في 27 ماي 2015 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، تلاه المرسوم الرئاسي 15-141 المؤرخ في 28 ماي 2015 والذي ينظم هذه المقاطعات الإدارية وسيرها، وتمثلت قائمة المقاطعات الإدارية في كل من ولاية أدرار، بسكرة، بشار، تامنغست، ورقلة، ايليزي، الوادي، غرداية⁽²⁾.

يلي المرسوم الرئاسي 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وبعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها، وتمثلت قائمة المقاطعات الإدارية في كل من ولاية البليدة، الجزائر العاصمة، عنابة، قسنطينة، ووهران⁽³⁾.

ليتم بعد ذلك صدور المرسوم الرئاسي رقم 19-328 وهو بمثابة الملحق والمتمم للمرسوم الرئاسي السابق، وتمثلت المقاطعات الإدارية المستحدثة في كل من ولاية الأغواط، أم البواقي، باتنة، المدية، المسيلة، برج بوعريج،

¹ القانون 06-06، يتعلق ب القانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 15 المؤرخة في 12 مارس 2006، ص18.

² المرسوم الرئاسي 15-140، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، المؤرخ في 27 ماي 2015، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة في 31 ماي 2015، ص05.

³ المرسوم الرئاسي 18-337، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى، المؤرخ في 25 ديسمبر 2018، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 26 ديسمبر 2018، ص09.

تيسمسيلت، خنشلة، سوق أهراس، ميله، النعامة، سطيف، سيدي بلعباس، البويرة، تيارت، البيض، الجلفة، تلمسان، تبسة وولاية البويرة⁽¹⁾.

ووفقا للقانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، قام رئيس الجمهورية الحالي عبد المجيد تبون بترقية عشرة مقاطعات إدارية في الجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحيات، ويتعلق الأمر بالولايات التالية:

✓ تيميمون تحمل الرقم 49.

✓ برج باجي مختار تحمل الرقم 50.

✓ أولاد جلال تحمل الرقم 51.

✓ بني عباس تحمل الرقم 52.

✓ إن صالح تحمل الرقم 53.

✓ إن قزام تحمل الرقم 54.

✓ تقرت تحمل الرقم 55.

✓ جانت تحمل الرقم 56.

✓ المغير تحمل رقم 57.

✓ المنيعه تحمل رقم 58⁽²⁾.

ومن خلال التقسيم الإقليمي الجديد يتضح أن الجزائر تسعى من خلال إستراتيجيتها المتبعة توسيع دائرة الخدمة العمومية وترقيتها، إضافة إلى تنمية أقطاب البلاد وتحسين الشؤون العامة، وأكد أن هذه الإستراتيجية تتطلب تكاتف الجهود وتعاون مختلف الأطراف لإنجاحها.

خاتمة:

من خلال التطرق إلى هذه الدراسة إتضح أن مبدأ التخطيط هو مبدأ انتهجته الجزائر منذ البداية، وقد ساهمت الظروف التاريخية، الإقتصادية، الإجتماعية، والإيديولوجية على تبني هذا المبدأ الذي إنجر عنه الكثير من المخططات التنموية التي تحمل في طياتها إستراتيجيات وأهداف تسعى لبناء الوطن والرقى بالمجتمع، فتجربة التخطيط الناجحة تلك التي تنطلق من بيئتها ووفق معطيات صحيحة ودقيقة، ولعل أبرز الإستراتيجيات الهادفة لتحقيق ذلك هي سياسة التوازن الجهوي، والتي إتضحت من خلالها نية الدولة في تحقيق مكاسب جوهرية تسعى من خلالها إلى القضاء على الفوارق والتمهيش الذي تعيشه بعض المناطق وبعث روح الإستثمار المحلي وتوسيع دائرة الخدمة العمومية عن طريق تقسيم إقليمي جديد وتوزيع لصلاحيات جديدة.

¹ المرسوم الرئاسي 328-19، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات، المؤرخ في 27 ماي 2015، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة في 10 ديسمبر 2019، ص 14

² وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم الرئاسي المحدد لأسماء ومقر الولايات الجديدة، على الرابط التالي:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/104179-2021-03-26-18-43-03> تاريخ الإطلاع يوم 11 سبتمبر 2021.

ويعتبر المخطط الوطني لتهيئة الاقليم مخطط مهم لهذه الإستراتيجية لما يحمله من أهداف وبرامج في مختلف القطاعات وإشراك الجماعات المحلية والشركاء الإقتصاديين في وضعه، بالإضافة إلى وضعه لسيناريوهات وآفاق 2030، ومنه تتضح إشكالية الدراسة في أنه صحيح توجد نية من الدولة في الإنتقال من الوضع الحالي إلى وضع أحسن، وجهود هذه الأخيرة واضحة وتم الإشارة إليها سابقا لكن تبقى بعض الإختلالات موجودة وتسجل نتيجة غياب التنسيق والمتابعة الجيدة وهذا كان مسجل سابق في المخططات التنموية السابقة بحيث نجد أن كل مخطط جديد يأخذ جزء منه لمعالجة الإختلالات المسجلة في المخطط السابق.

الإقتراحات: خرجت الدراسة بمجموعة من الإقتراحات تتمثل كما يلي:

- _ وجوب وجود النية الصادقة لبناء الوطن وإحساس المواطن بأخية المواطن.
- _ إعادة النظر في قوانين الجماعات الإقليمية وجعلها أكثر تجاوبا مع معطيات البيئة المحلية ومتطلبات المواطنين.
- _ لا بد من مراعاة الخصائص الجغرافية والخصائص الثقافية لكل إقليم أو وحدة محلية.
- _ السعى وراء التوزيع العادل في وضع شبكات الصرف الصحي، والغاز الطبيعي، والكهرباء وتوصيل الماء الصالح للشرب وتوصيلها للقرى والمدشر، بالإضافة إلى توسيع شبكات النقل البري (السكك الحديدية وميترو الأنفاق)، والنقل الجوي وتوسيع شبكات التغطية بالإنترنت، بالإضافة إلى توفير المرافق الصحية والتربوية وتوزيعها عبر التراب الوطني بشكل عادل خصوصا المستشفيات، بحيث نجد بعض المرضى يتنقلون من مدن وقرى بعيدة من أجل العلاج.
- _ لا بد من الإستعانة بالعمل الإستشاري والخبراء في رسم المخططات والبرامج التنموية إنطلاقا من بيئتها الأصلية.
- _ لا بد من إحترام عنصر الزمن في إعداد المشاريع وعدم التماطل في إنجازها مع ضمان المراقبة والمتابعة.
- _ توسيع دائرة الإستثمار المحلي وتشجيعه مع تشجيع الأنشطة الحرفية ودعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ تساعد الشباب على التفوق والنجاح، وهو ما يساعد على خلق فضاءات شغل جديدة.
- _ تشجيع أصحاب المصانع إلى التوسع في النشاط ونقل المصانع إلى المناطق الداخلية ومنح تحفيزات لهم، وهو ما يخلق فرص عمل جديدة وحيوية، ونفسه الحال بالنسبة للموارد الأولية لا بد من تتوزع ولا تكون محتكرة في الشمال أو عند أشخاص معينين.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

- 1_ أمّنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.
- 2_ أحمد سعيّفان، قانون المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004.
- 3_ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011
- 4_ محمد بالراح، آفاق التنمية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

ثانيا- القوانين:

- 1_ المرسوم الرئاسي 140-15، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، المؤرخ في 27 ماي 2015، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة في 31 ماي 2015.
- 2_ المرسوم الرئاسي 337-18، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى، المؤرخ في 25 ديسمبر 2018، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 26 ديسمبر 2018.
- 3_ المرسوم الرئاسي 328-19، يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات، المؤرخ في 27 ماي 2015، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة في 10 ديسمبر 2019.
- 4_ القانون 01-20 يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.
- 5_ القانون 02-08، يتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة، المؤرخ في 08 ماي 2002، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي 2002.
- 6_ القانون 06-06، يتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس 2006.
- 7_ القانون 10-02 يتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخة في 21 أكتوبر 2010.

ثالثا- المواقع الالكترونية:

- 1_ أمين شاوش، إنطلاق عملية احصاء السكنات القصدية في العاصمة"، نقلا عن الموقع <https://www.ennaharonline.com>، تاريخ الإطلاع يوم 20 جوان 2021.
- 2_ لخلف عثمان، الاقتصاد الجزائري والعولمة، 2014، على الرابط التالي: <https://www.4algeria.com/forum/t/392235>، تاريخ الإطلاع يوم 08 جويلية 2021.
- 3_ وزارة الموارد المائية، مشروع عين صالح-تمنراست، على الرابط التالي: <http://www.mree.gov.dz/projet-02/?lang=ar>، تاريخ الإطلاع يوم 14 مارس 2021.
- 4_ وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم الرئاسي المحدد لأسماء ومقار الولايات الجديدة، على الرابط التالي: <https://www.aps.dz/ar/algerie/104179-2021-03-26-18-43-03>، تاريخ الإطلاع يوم 11 سبتمبر 2021.
- 5_ مجد خضر، مفهوم التنمية المحلية، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com/%D9%>، تاريخ الإطلاع يوم 17 مارس 2022.

6_ "List of Algerian provinces by population", 2018, voire le site suivant : https://ipfs.io/ipfs/QmXoyipizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/List_of_Algerian_Provinces_by_population.html, cité le 15 juin 2021.